

هل يستطيع اللاجئون الفلسطينيون أن يجدوا الحماية في العراق؟

غابريلا وينغرت وميشيل ألفارو

يعيش معظم الفلسطينيين والذين يقدر عددهم بـ ٣٤ ألف نسمة في العراق منذ سنة ١٩٤٨ ولم يعرفوا غيره وطناً. وبسبب الصفة الملازمة لهم كمؤيدين لصدام حسين وكمشتبه بهم أساسيين في التمرد فإن العديد منهم يتعرض للمضايقات، التهديد بالإبعاد، تلصيق التهم بهم من قبل الأعلام، الاعتقال العشوائي، التعذيب والقتل.

تقارير الاعتقالات العشوائية والتعذيب والقتل من قبل قوات الأمن العراقية أخذة بالارتفاع.

يشكو الفلسطينيون، كغيرهم من اللاجئين في العراق، من ازدياد صعوبة تجديد تصاريح إقامتهم وكون إن العملية مذلة بالنسبة لهم. لم يكن مطلوباً من الفلسطينيين الحصول على تصاريح إقامة خلال فترة حكم النظام السابق، أما الآن، فيواجه العديد منهم التهيب عند تجديد إقامتهم كل شهرين. إن عدم إمتلاكهم لوثائق إقامة سارية المفعول يعرضهم لخطر المضايقات والاعتقال عند نقاط التفتيش العديدة في بغداد. وقد أقلق الخطاب الذي ألقته وزارة المهاجرين والمهاجرين المعنية بقضايا اللاجئين في العراق في عام ٢٠٠٥ مفوضية الأمم المتحدة المعنية بشؤون اللاجئين حيث كانت قد طالبت الوزارة فيه بطرد الفلسطينيين من العراق إلى غزة.

ساعات الأوضاع بشكل كبير بعد أحداث ٢٢ شباط ٢٠٠٦ حيث تم تفجير إحدى العتبات الشيعية المقدسة ألا وهو جامع العسكرية في سامراء مما أشعل موجة من العنف الطائفي والرفض ضد الأجانب من أصل عربي سني الذين تم اعتبارهم على أنهم وثيقي الصلة بالنظام السابق ولدعمهم التمرد والتي تشكل السنة غالبية. إزدادت أعمال العنف والتمييز ضد الفلسطينيين حيث يعتقد أن ١٠ منهم لقوا حتفهم بسبب تعرضهم لهجوم من قبل الميليشيا في منطقة البلديات، إحدى ضواحي بغداد. وكانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد علمت بمقتل ٨ فلسطينيين في ضاحية البلديات في حزيران ٢٠٠٦ قضى أربعة منهم بهجوم شنته الميليشيا في الحي خلال يومين. ويدعي بعض اللاجئين الفلسطينيين أن ١٥٠ شخصاً على الأقل كانوا قد قتلوا منذ أيار ٢٠٠٥. ومع أنه يتعذر تأكيد هذه المعلومات من قبل مصادر مستقلة، إلا أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كانت قد جمعت تقارير موثقة تفيد بأن هناك فلسطينيين تعرضوا إلى الاختطاف والتعذيب والقتل في بغداد. وتشير القصص المرعبة التي يتداولها الفلسطينيون إلى الخوف الذي يعتري اللاجئين الذين تصلهم تهديدات كلامية ومكتوبة بالقتل وتطالبهم بالمغادرة. ومن الصعب عنونة هذه الأحداث على أنها عشوائية

لقد أدى سقوط النظام السابق في نيسان عام ٢٠٠٣ إلى ترك الفلسطينيين في وضع هش لوضعهم القانوني الغير مؤكد وضياح الأمتيازات التي كانوا يتمتعون بها سابقاً. فقد تعرضوا للمضايقة من قبل شريحة من العراقيين والمليشيات المسلحة التي استاءت من إنتمائهم المزعوم والوثيق بنظام البعث. إن التمرد المستمر، والذي حصد أرواح الآلاف من العراقيين، يلام به عملاء أجنب من الفلسطينيين ولاجئين آخرين من أصول عربية متهمين بأفعال إرهابية.

عند سقوط النظام السابق، تم إخلاء المئات من العائلات الفلسطينية من منازلها من قبل مالكيها غاضبين لأنهم كانوا قد أجبروا على تأجير منازلهم لفلسطينيين يحصلون على إعانات مالية. كان هناك مناخ شديد العداوة إتجاه الفلسطينيين وإستلم الكثير منهم تهديدات لفظية أو جسدية. وكان قد اتهم الفلسطينيون من قبل الإعلام في أيار ٢٠٠٥ بالقيام بأعمال تفجيرية في حي بغداد الجديدة بعد بث متلفز لاعتراقات أربعة فلسطينيين كانت علامات الضرب واضحة عليهم، وكان محامي الدفاع عنهم قد أكد أنهم تعرضوا للتعذيب أثناء اعتقالهم. وقد أدى هذا إلى استهداف الفلسطينيين بشكل متزايد وتعرضهم للاعتقالات العشوائية وإقتحام منازلهم من قبل قوات الأمن المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية. وكان قد تم تبليغ مفوضية الأمم المتحدة بأن ٦٠ فلسطينياً تقريباً قد تم احتجازهم في إحدى المرات.

يبقى الوصول لأولئك المحتجزين صعباً حيث يبدو أن لجنة الصليب الأحمر الدولية (ICRC) لا تستطيع الوصول إلى المعتقلين في السجون العراقية. هذا ويقع المعتقلون في مأزق كبير إذا ما تم اعتقالهم مع اندمام احتمال السماح لهم (أو بنسبة ضئيلة) الاتصال بعائلاتهم أو الحصول على محاميين أو حتى تقديم طلب مراجعة قانونية لأعتقالهم خصوصاً وأن أعداد

كان اللاجئون الفلسطينيون قد جاؤا إلى العراق على موجات متعددة. قدمت المجموعة الأولى (حوالي ٥ آلاف شخص)، من حيفا ويافا عام ١٩٤٨، بينما وصل آخرون بعد حرب ١٩٦٧ أما المجموعة الثالثة فكان قد جاءت بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ حين أرغم الكثير من اللاجئين الفلسطينيين على مغادرة الكويت. وفقاً لآخر تعداد أجرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تموز ٢٠٠٣ فإن أكثر من ٢٢ ألف فلسطيني يقيمون في بغداد. وهناك أعداد أخرى منهم موجودة في البصرة والموصل إلا أن الأوضاع الأمنية الغير مستقرة تمنع تسجيلهم.

إن العراق ليس طرفاً في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ ورغم تبني العراق لقانون اللجوء السياسي (قانون رقم ٥١) لعام ١٩٧١ والذي يوفر أساساً قانونياً لمنح اللجوء لأسباب 'سياسية أو عسكرية' (مادة ٣١) إلا أنه لم يتم إعطاء اللاجئين الفلسطينيين وضع لجوء رسمي من قبل السلطات العراقية، عوضاً مما تمت مساعدتهم بشكل كامل من قبل وزارة الدفاع العراقية، ومن بعدها من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وتم توفير الحماية للاجئين الفلسطينيين من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة إضافة إلى أنهم تمتعوا بمعاملة خاصة نوعاً ما، عملاً ببروتوكول الدار البيضاء والذي أقرته جامعة الدول العربية عام ١٩٦٥. كان قد تم منحهم وثائق سفر خاصة، وكان لهم الحق بالعمل والحصول على الخدمات الصحية والتعليم والخدمات الحكومية الأخرى إضافة إلى أنه تم تأمين مساكن حكومية لهم أو دعم مادي لتمكينهم من الحصول على مساكن خاصة بهم. وعملياً، تمتع الفلسطينيون بكثير من الحقوق والرفاهية النسبية التي تمتع بها المواطنون العراقيون، كما عانوا بنفس الطريقة من تدني مستوى المعيشة الذي عانى منه العراقيون أيضاً نتيجة للحروب.

وتحدث من حين لآخر حيث أنه من الواضح أن هذه المجموعة يتم استهدافها بناءً على خلفيتها السياسية والعرقية - الدينية. وتم تنفيذ بعض هذه الهجمات بعلم أو بمشاركة عناصر من قوات الأمن العراقية.

يعيق غياب الأمن ووثائق الإقامة حرية تحرك الفلسطينيين ويحد من حق الحصول على التعليم والعمل، حيث توقف العديد من الفلسطينيين عن إرسال أبنائهم إلى المدارس وعن البحث عن العمل وهم يشعرون بأنهم عالقون في بيتهم.

«هؤلاء الفلسطينيون لاجئون مرتين، حيث تمنعهم إسرائيل من العودة إلى وطنهم الأصلي، ولكن أصبح العراق البلد حيث يستهدفون الآن في العنف» سارة لي ويتسون، مديرة في منظمة رصد حقوق الإنسان/ قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.^٢

و كرد على الأوضاع الأمنية المتردية، فأن مجموعات من الفلسطينيين لجأت للحصول على الحماية في دول مجاورة على الرغم من الأخطار التي يتخللها السفر باستخدام وثائق سفر مزورة أو غير نافذة. بعد سقوط النظام قام حوالي ألف فلسطيني بمحاولة الهرب و انتهى الأمر بهم عالقين في الأرض الحرام -منطقة محايدة في الصحراء الحدودية بين العراق والأردن- و في مخيم الرويشد الواقع داخل الأردن. في آب ٢٠٠٣ سمحت الأردن لـ ٣٨٦ شخصاً بالدخول إلى أراضيها من ذوي الزيجات المختلطة. أما الذين لم يحتملوا قسوة الظروف المعيشية في الصحراء، فقد قرروا العودة لمواجهة مصيرهم في بغداد. وفي الـ ٢٩ أيار ٢٠٠٥ تم السماح للأشخاص الموجودين العالقين في منطقة الحرام للدخول إلى مخيم الرويشد حيث ما زال ١٤٨ فلسطينياً يقيمون هناك ثلاثة سنوات بعد تركهم العراق.

انتقلت مجموعة مكونة من ١٩ فلسطينياً إلى الحدود السورية في تشرين الأول ٢٠٠٥ حيث تم إبقاءهم على الحدود ليسمح لهم بالدخول بعد شهر من تاريخ وصولهم وقد تمت استضافتهم مؤقتاً في مخيم الحول في محافظة الحسكة، والذي أنشأته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام ١٩٩١ لاستقبال اللاجئين العراقيين الذين فروا من العراق بعد قمع حركات التمرد الشعبية التي تلت حرب الخليج.

هرب ما مجموعه ١٨١ فلسطينياً لاجئاً بينهم الكثير من الأطفال باتجاه الأردن بين آذار ونيسان ٢٠٠٦ حيث مكثوا على الحدود العراقية بسبب عدم موافقة السلطات الأردنية على دخولهم.

وقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمقابلة عدد حيث أبلغت أربع عائلات منهم أنها قد فقدت من أفرادها، وكان هناك شخص يحمل علامات تشير إلى تعرضه للضرب في الأسبوع السابق. كما وإدعى آخرون أنهم كانوا معتقلين سابقين أو ضحايا تعذيب نفذته السلطات العراقية بهم. وكان بيل فريليك الذي يعمل مديراً لسياسات اللاجئين في منظمة رصد حقوق الإنسان قد صرح قائلاً: «تغلق الأردن بابها في وجه مجموعة صغيرة يائسة من الأشخاص كانوا قد شهدوا مقتل أقرباء لهم في بغداد. يجب على الأردن أن لا يتعامل بقسوة أكثر مع العراقيين الفلسطينيين الفارين من الأضطهاد، بينما تسمح، بصورة عامة، للعراقيين الهاربين من أحداث العنف بالدخول إلى الأردن».^٣

في ٢٨ نيسان ٢٠٠٦ أعلنت الحكومة السورية رسمياً بالسماح للمجموعة بدخول أراضيها تحت رعاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا). أما عندما حان وقت مغادرة المجموعة في ٩ أيار كان عددهم قد وصل إلى ٢٥٠ شخصاً نتيجة لانضمام فلسطينيين إليهم أملاً بالسماح لهم بالدخول إلى الأراضي السورية التي قامت بدورها باستضافتهم (٢٨٧) في مخيم الحول. هذا ولم تتضح ماهية الوضع القانوني الذي سيحصل عليه هؤلاء اللاجئين في سوريا.

منذ ٢٦ تموز ٢٠٠٦، أصبح عدد اللاجئين الجدد الذين وصلوا إلى الأرض الحرام بين العراق وسوريا إلى ٢٦٦ شخص -بينهم أطفال وحوامل- كانت قد رفضت الحكومة السورية السماح لهم بالدخول إلى أراضيها. يقول الفلسطينيون أنهم مصممون على البقاء لحين السماح لهم رسمياً بالدخول إلى سوريا.

كانت هناك تقارير تفيد بأن ثلاث حافلات محملة بالفلسطينيين إجبرت على العودة إلى العراق في بداية شهر حزيران وأن قوات الأمن العراقية كانت قد دخلت المنطقة الحدودية متهمه الفلسطينيين بالأرهاب.

التعامل مع حاجة اللاجئين الفلسطينيين للحماية في العراق.

تؤكد إتصالات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ممثلي الجالية الفلسطينية في بغداد أن الغالبية العظمى منهم ترغب بمغادرة العراق كما وإن الكثير منهم قد لجؤوا إلى مهربيين الأشخاص. ولتقليل أسباب مغادرتهم العراق، يجب على الحكومة العراقية ضمان حماية قانونية وجسدية فعالة للفلسطينيين. تعمل مفوضية الأمم المتحدة

لشؤون اللاجئين مع وزارة الداخلية للمعالجة بعض العوامل الأكثر سلبية والتي تؤثر على أوضاعهم. وبينما يبدو أن وزارة الداخلية متعاونة، سيتبين لاحقاً فيما إذا كانت لدى الجالية الفلسطينية الضمانات الكافية للمخاطرة والبقاء في العراق.

يحتاج المجتمع الدولي لتوفير النصح والتدريب اللازمين لتعزيز حماية اللاجئين في العراق. إنه من المؤسف أن تؤدي إعادة تشكيل الحكومة العراقية المتكرر إلى إضعاف بناء القدرة المؤسسية للسلطات العراقية المختصة بالتعامل مع قضايا اللاجئين. إن السلطات العراقية وآخرون بحاجة إلى إعلان بيانات قوية ترحب باللاجئين الفلسطينيين وتؤكد تمتعهم بالحقوق التي ضمنها لهم القانون الوطني والدولي. إنه من المشجع أن آية الله العظمى السيد علي السيستاني كان قد أصدر في ٣٠ نيسان ٢٠٠٦ فتوى بتحريم الهجمات ضد اللاجئين الفلسطينيين.

يجب على السلطات العراقية العمل على ما يلي:

- توضيح الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في العراق وإصدار تصاريح إقامة ووثائق سفر لا تقل مدتها عن عام واحد.
- السماح بعودة الفلسطينيين الذين فروا من العراق على أساس أن أكثرهم كانوا قد أقاموا في العراق معظم حياتهم أو كانوا قد ولدوا هناك: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قلقة بشأن ١٢١ فلسطينياً في اليمن كانت السفارة العراقية في صنعاء قد رفضت عودتهم.
- الدخول في حوار بناء ومثمر حول قضايا اللاجئين.
- وإذا أخذنا بعين الاعتبار حقيقة معاناة الشعب العراقي ككل ومجموعات اللاجئين من الوضع الأمني الخطر ومن مشاكل حقوق الإنسان، فإنه من الأكثر ضرورة أن لا تكون أي من الاجراءات مصممة بشكل يجعل من الفلسطينيين مجموعة بحاجة الى معاملة خاصة لأن ذلك قد يزيد من تعقيد مشاكل حمايتهم.

أخذين بالأعتبار المستوى العالي من العنف في العراق وحقيقة أن المئات من الآلاف من العراقيين قد فروا من العراق منذ عام ٢٠٠٣، فإنه ليس من الحكمة توقع أن السلطات العراقية تستطيع ضمان السلامة الجسدية لأي من المقيمين في العراق. ومع هذا فهناك المزيد مما يمكن ويجب

السيدة/غابرييلا فينغرت، محامية، تعمل كمستشارة/موظفة حماية في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حيث يتمحور اختصاصها حول قضايا الشرق الأوسط. بريد إلكتروني: gabriela@wengert.ch

السيدة/ ميشيل ألفارو، محامية تعمل كموظفة حماية في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/العراق. بريد إلكتروني: alfaro@unhcr.org

يعكس هذا المقال وجهات نظر الكاتب الشخصية ولا يمثل بالضرورة وجهة نظر الأمم المتحدة أو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

www.badii.org/Documents/Protection/LAS/Casablanca-1-Protocol.htm
<http://hrw.org/english/docs/2006/05/12/syria13372.htm>
<http://hrw.org/english/docs/2006/04/07/jordan13136.htm>

- تحديد المواقع الآمنة داخل العراق لأستضافة اللاجئين بصورة مؤقتة في حال أبقى الحدود مغلقة في وجههم.
- المشاركة بتحمل الأعباء والأخذ بالأعتبارات الإنسانية أولاً، وليست السياسية منها.
- حث إسرائيل للسماح بدخول الأشخاص الذين يريدون العودة/الانتقال إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

على الحكومات العربية في المنطقة اتخاذ الخطوات الكالتي إتخذتها، إلى حد ما، الأردن وسوريا بإظهار الدعم والضيافة والسماح لبعض الفلسطينيين بالإقامة المؤقتة . ولكون أن سوريا والأردن تستضيفان أعداد كبيرة من اللاجئين (من العراقيين والفلسطينيين وجنسيات أخرى) فإن على المجتمع الدولي دعمهما ماديا للتخفيف من الأعباء الإضافية.

عمله لحماية حقوق الفلسطينيين والتقليل من مخاوفهم. أما إذا استمر الاعتقاد السائد لدى الفلسطينيين بأن الحكومة العراقية قد فشلت في حمايتهم فإن ذلك سيؤدي إلى هجرات جديدة إلى سوريا والأردن. يجب أن يتم وضع خطط الطوارئ من قبل السلطات الإقليمية ذات العلاقة، المنظمات الإنسانية ، جامعة الدول العربية والمجتمع الدولي.

يجب عليهم فعل ما يلي:

- تحسين القدرة على تكهن حركة اللاجئين ومتابعتها.
- تذكير الدول الإقليمية بالتزاماتها (عملا بالقوانين الدولية) بالسماح للأشخاص الفارين من الاضطهاد بالدخول إلى أراضيها.

مخيم للاجئين الفلسطينيين في بغداد والذين أرغمهم عراقيون على مغادرة بيوتهم تنقلا لما اعتبروه المعاملة الخاصة التي تلقتها خلال فترة لاجئهم في العراق والتي دامت نصف قرن، ٢٠٠٣

